إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات

الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة

ديسمبر 2022

التنمر الإلكتروني
ضد الصحفيات اليمنيات..

الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة

إعداد :

منال شرف د. منصور القدسي

اشراف:

محمد إسماعيل

أعـد هـذا التقريـر مرصـد الحريـات الإعلاميـة فـي اليمـن، وهـي منصـة تابعـة لمركـز الدراسات والإعـلام الاقتصادي، وتهتم برصـد وتوثيـق حـالات الانتهـاك ضـد حرية الـرأي والتعبيـر فـي اليمـن.

أنجـز هـذا التقريـر بدعـم سـفارة مملكـة هولنـدا فـي اليمـن. المعلومـات الـواردة فـي التقريـر تخص مرصـد الحريـات الإعلاميـة، كما لا تعبر بـأي حـال مـن الأحـوال عـن موقف سـفارة مملكـة هولنـدا لـدى اليمـن أو الخارجيـة الهولنديـة.

Ministry of Foreign Affairs

MARSADAK
مرصـدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الـدراسـات والإعـلام الإقتصادي

المحتويات

- الملخص 6
- المقدمة 8
- مشكلة الدراسة 9
- أهداف الدراسة 9
- منهجية الدراسة 9
- أدوات الدراسة 10
  - الاستبيان 10
  - المقابلة 10
- عينة الدراسة 10
- خصائص عينة الدراسة 11
- مصطلحات الدراسة 12
  - التنمر الإلكتروني 12
  - الصحفيات اليمنيات 12
- نتائج الدراسة الميدانية 13
  - حجم تفشي ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات 13
    - تنمر إلكتروني يستهدف أغلب الصحفيات اليمنيات 13
    - فيسبوك الوسيلة الأكثر استخدامًا 14
    - تصاعد مستمر لحالات التنمر الإلكتروني 15
    - أساليب التنمر الإلكتروني 17
    - المتنمرون مجهولون في الأغلب 18
- أسباب انتشار ظاهرة التنمر الإلكتروني 19
  - غياب العقاب يفاقم الظاهرة 19
- تعامل الصحفيات مع حالات التنمر الإلكتروني 20
  - الحظر في مواجهة التنمر الإلكتروني 20
- آثار التنمر الإلكتروني ومقترحات الصحفيات اليمنيات لتجاوز تداعياته 22
  - تداعيات خطيرة 22
  - الحاجة للمساندة 24
- إرشادات ونصائح 26
- توصيات: لنتحرك الآن 28

الملخص

الملخص:

توصلت دراسة مسحية حول "التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات: الأسباب والتداعيات والمعالجات" إلى تفشي ظاهرة التنمر الإلكتروني بنسبة كبيرة تجاه الصحفيات اليمنيات، حيث تعرضت 72% من الصحفيات المشاركات في الدراسة المسحية لنوع من أنواع التنمر الإلكتروني.

وشملت الدراسة المسحية 79 صحفية وناشطة إعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي من مختلف المحافظات اليمنية، بهدف معرفة حجم ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات وأنواعها وأسباب انتشارها وآثارها على الحياة الاجتماعية والمهنية لهنّ، كما تضمنت إجراء مقابلات مع خبراء متخصصين بالمجال النفسي والقانوني والحماية الرقمية، للخروج باستنتاجات دقيقة وتحليل معمق لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد سلامة الصحفيات اليمنيات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم الصحفيات اليمنيات المستهدفات تعرضنّ للتنمر الإلكتروني وبصورة متكررة في مواقع التواصل الاجتماعي، وأحتل موقع فيسبوك نسبة عالية تجاوزت الـ 90%، وتنوعت مظاهر التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات، وكان أبرزها التعليقات المسيئة على منشوراتهنّ على صفحاتهنّ الخاصة، إضافة لرسائل مزعجة واختراق لصفحاتهنّ الخاصة، مما يؤكد على حدوث قدر كبير من العنف في الظل بعيدًا عن الأنظار، وتعزوا 90% من الصحفيات عينة الدراسة أسباب انتشار الظاهرة إلى عوامل اجتماعية وثقافية في مجتمع لا يزال يرى في ظهور المرأة عورة، وهو مؤشر خطير ينم عن وجود قبول اجتماعي لتصاعد الاعتداءات ضد الصحفيات اليمنيات عبر الإنترنت في ظل عدم توفر قوانين رادعة لحمايتهنّ.

مقدمة

مقدمة :

نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في إتاحة الفرصة للصحفيات اليمنيات ليكن على اتصال مباشر بالعالم المحلي والخارجي، ومنحتهن منبرا للحديث وعرض افكارهن وآرائهن، لاسيما في ظل الحرب الراهنة في اليمن وفي ظل انحسار وسائل الاعلام التقليدية لأسباب بعضها يتعلق بمناح الحريات الصحفية المتآكل او لأسباب اقتصادية وإدارية.

ناهيك عن تنامي ظاهرة الاعلام الموجه والتابع لأطراف الصراع في اليمن والذي مثل بيئة غير ملائمة للصحفيات المستقلات والباحثات عن منصات صحفية مستقلة.

ورغم ما تمثله وسائل التواصل الاجتماعي من أهمية للصحفيات والناشطات في النشر الالكتروني الا أن ذلك تزامن مع تهديدات لهن مثلت أبرز تحدي مستقبلي حتى الان. اذ ان ظاهرة ما تعرف بالتنمر الالكتروني ضد الصحفيات تنامت بصورة ملفتة خلال السنوات الأخيرة وعملت على عزوف المئات من الصحفيات عن الاستفادة من تلك الأدوات في التعبير عن آرائهن وتبنى قضايا النساء والمجتمع اليمني عموما.

إن عمل الصحفيات يواجه تحديات في كافة دول العالم، إلا انه في اليمن يمثل مغامرة كبيرة وعمل محفوف بالعديد من المخاطر والانتهاكات. ومنذ اندلاع الحرب التي تعصف باليمن منذ العام ٢٠١٤م وما نتج عنه من انهيار لمؤسسات الدولية وأجهزتها الأمنية وتراجع مستوى الوعي المجتمعي وهيمنه ثقافة المجتمع الذكوري، والنظرة القاصرة لأدوار المرأة في المجتمع فقد أفرز ذلك توجها يمكن وصفه بالعدائي تجاه الصحفيات ومثل ذلك احد العوائق الرئيسية لاستمرار النشاط الصحفي لهن في مهنة توصف بأنها مهنة المتاعب.

ومن منطلق الايمان بأهمية دور الصحفيات اليمنيات في الاسهام في تشكيل وعي المجتمع اليمني والتعبير عن آرائهن بحرية تأتي هذه الدراسة الفريدة والتي تسلط الضوء على " التنمر الإلكتروني " بأبعاده المختلفة. إنها تشخص الظاهرة وأسبابها وتداعياتها وتقدم جملة من الأدوات المهمة لتجاوزها ومساعدة الصحفيات للعمل في بيئة ملائمة ومشجعة.

ونخلص إلى مسألة جوهرية تتعلق بضرورة العمل الجاد والمسئول من قبل كافة المعنيين للحد من هذه الظاهرة الخطيرة لضمان حق الصحفيات في العمل الصحفي والتعبير عن آراءهن بحرية ودون قيود أو وصاية من أي نوع وتحت أي مبرر.

مرصد الحريات الإعلامية

مشكلة الدراسة:

مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك - واتساب - تويتر - انستغرام... الخ)، وزيادة إقبال اليمنيين على استخدامها كمصدر إعلامي خلال فترة الحرب نتيجة عزوف الكثير منهم عن متابعة وسائل الإعلام الموالية لأطراف النزاع، برزت ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات بصورة تستدعي القلق، حيث تتعرض الكثير منهنّ لحملات تحريض وتنمر بشكل متكرر على إثر نشاطهنّ الإعلامي والصحفي، أو إبداء آرائهنّ في الشأن العام والخاص عبر المنصات المختلفة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تنامي ما يسمى " التنمر الإلكتروني " ضد الصحفيات اليمنيات على وسائل التواصل الاجتماعي، وتبحث الدراسة عن الإجابة على الأسئلة التالية: ما حجم انتشار التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات؟ وما هي آثارها على حياتهنّ الشخصية والمهنية؟ وما المقترحات الكفيلة بتعزيز حماية الصحفيات من تلك الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى التعرف على حجم ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات في اليمن، وأسباب انتشارها وآثارها على حياة الصحفيات الشخصية والمهنية، كما تسعى الدراسة الى تقديم المقترحات والتوصيات الكفيلة بتعزيز حماية الصحفيات ومساندتهن للقيام بعملهن.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتشخيص وتحليل ظاهرة "التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات"، للتعرف على حجم الظاهرة وأشكالها وأسباب انتشارها وكيفية مساعدة الصحفيات اليمنيات في تجاوز آثارها، من خلال جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها، للوصول للنتائج والتوصيات الهادفة لمعالجة الظاهرة وتعزيز حماية الصحفيات اليمنيات وفق ظروف السياق اليمني.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة لتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بتصاعد ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات على الأدوات التالية:

الاستبيان:

أجريت الدراسة خلال الفترة من شهر ابريل حتى يوليو 2022 من خلال توزيع استمارة استبانة [1] إلكترونية على العينة المستهدفة وعددها 79 صحفية، للإجابة على أكثر من عشرين سؤالًا تضمنتها الاستمارة، شملت حجم تنامي ظاهرة التنمر الإلكتروني وأشكالها وأسباب انتشارها وآثارها المترتبة على عمل الصحفيات اليمنيات.

المقابلة:

تم إجراء مقابلات مع ثلاثة خبراء متخصصين بالمجالات القانونية والنفسية والحماية الرقمية، لمناقشة نتائج الدراسة الميدانية، والخروج باستنتاجات تسهم في إجراء تحليل معمق لتنامي ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات، إضافة لإجراء 4 مقابلات مع صحفيات وناشطات إعلاميات على وسائل التواصل الاجتماعي ممن تعرضنّ لحالات تنمر إلكتروني بما يساعد على تعزيز نتائج الدراسة، وتقديم مقترحات فاعلة وواقعية قادرة على التصدي للظاهرة وتتماشى مع السياق اليمني، لضمان تفعيل إجراءات سلامة وحماية للصحفيات من الاعتداءات المتكررة في الفضاء الافتراضي.

عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة 79 صحفية من العاملات بوسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات والمراكز الإعلامية والناشطات بمواقع التواصل الاجتماعي في مختلف المحافظات اليمنية، لمعرفة أشكال التنمر الإلكتروني الذي تعرضنّ له وآثاره على حياتهنّ الشخصية والاجتماعية والمهنية، إضافة إلى إجراء مقابلات مع خبراء بالمجالات النفسية والقانونية والحماية الرقمية لمناقشة النتائج، والخروج باستنتاجات دقيقة لمعالجة أسباب تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد سلامة الصحفيات اليمنيات، والإجراءات الكفيلة بتعزيز حمايتهنّ من الاعتداءات المتكررة عبر الإنترنت.

خصائص عينة الدراسة:

مثلت غالبية أفراد العينة من الفئة العمرية (25 - 35 سنة) بنسبة 44%، تليها نسبة 31% للفئة العمرية (35 - 45 سنة)، ثم نسبة 18% للفئة (18 - 25 سنة)، و6% لصحفيات تجاوز عمرهنّ الـ 45 سنة.

وكانت الخبرة الإعلامية لـ 38% من الصحفيات عينة الدراسة أقل من خمس سنوات، و37% منهنّ تزيد سنوات خبرتهنّ عن تسع سنوات، في حين بلغ نسبة الصحفيات المستهدفات ممن تتراوح خبرتهنّ بين خمس لتسع سنوات 25%.

وحول نوع مهنة الصحفيات عينة الدراسة، تبين أن 42% من أفراد العينة يعملنّ كمحررات بمواقع إلكترونية وصحف، فيما 33% هنّ ناشطات إعلاميات على شبكات التواصل الاجتماعي، و21% يعملنّ بمؤسسات إعلامية بصفات متعددة، بينما أقل فئة كانت ممن يعملنّ بإذاعات وقنوات تلفزيونية وبنسبة 10%، وتشير النتائج أن العديد منهنّ يعملنّ في أكثر من وسيلة إعلامية وبصفات متعددة.

كما يوضح الشكل التالي أن معظم مؤسسات الإعلام اللاتي يعملنّ بها الصحفيات عينة الدراسة كانت أهلية بنسبة 65%، تليها مؤسسات إعلامية حكومية بنسبة 19%، ثم مؤسسات إعلامية حزبية بنسبة 4%، في حين ذكرت 12% أنهنّ يعملنّ في مؤسسات أخرى كمنظمات مجتمع مدني محلية ودولية.

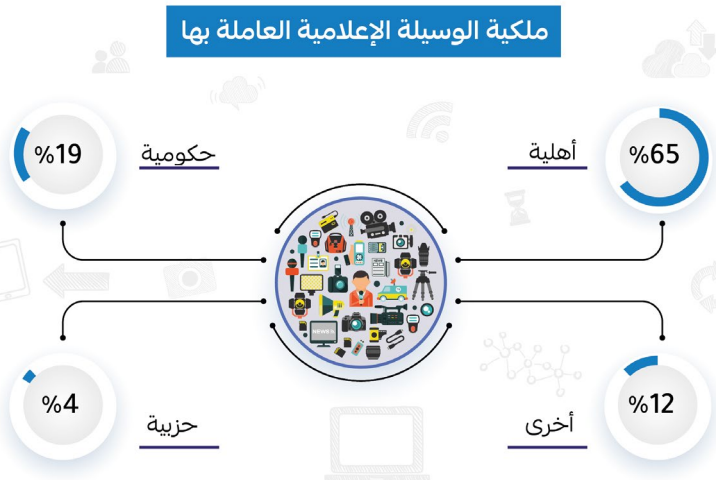

مصطلحات الدراسة:

التنمر الإلكتروني:

يقصد بالتنمر الإلكتروني في هذه الدراسة كافة الاعتداءات والانتهاكات التي تلحق الضرر والأذى بالصحفيات اليمنيات عبر استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية، مثل الحواسيب والهواتف النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، واتساب، تويتر... الخ)، متمثلة بألفاظ القذف والسب والشتم والتحقير والترويج والتشهير لها، بهدف إهانة الصحفيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ما يخلق لديهنّ آثارًا ومعاناة نفسية أو جنسية أو جسدية كنتيجة لتعرضهنّ للخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، وذلك بهدف تكميم أصواتهنّ وإجبارهنّ على ترك مهنة الصحافة.

الصحفيات اليمنيات:

هنّ كل الصحفيات العاملات في وسائل ومؤسسات الإعلام اليمنية، والناشطات الإعلاميات في الشبكات الاجتماعية في اليمن.

نتائج الدراسة الميدانية :

حجم تفشي ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات:

تعد ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات من أكثر أشكال العنف انتشارًا في اليمن، ويشكل تفاقمها خطرًا كبيرًا يهدد سلامة الصحفيات، وقد يؤدي لتوقفهنّ عن عملهنّ الصحفي في بلد أنهكتها الحرب، وتمثل النساء فيها الحلقة الأضعف.

تنمر إلكتروني يستهدف أغلب الصحفيات اليمنيات

أفادت 72 % من إجمالي العينة البالغة 79 صحفية أنهنّ تعرضنّ للتنمر الإلكتروني، فيما 28 %منهنّ أجبنّ بـ لا. في الوقت ذاته، أكدت 64 % ممن أجبنّ بـ لا أنهنّ كنّ شاهدات على حالات تنمر إلكتروني تعرضت لها زميلات أخريات.

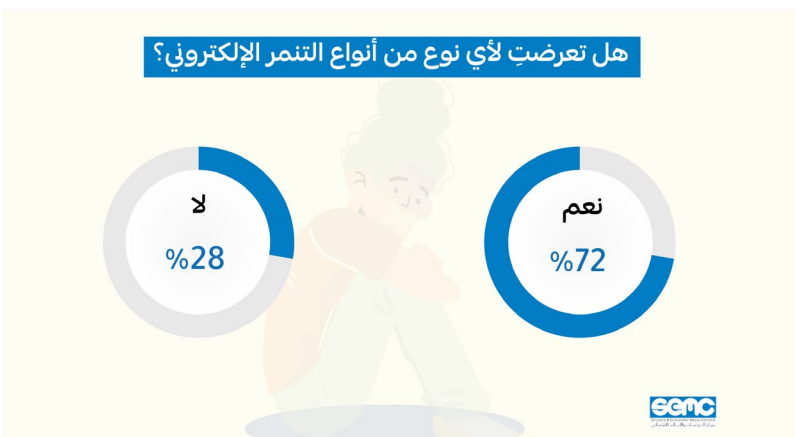

وتعد هذه النتيجة مؤشرًا خطيرًا لتزايد الاعتداءات التي تستهدف الصحفيات اليمنيات عبر الإنترنت على نحو مطرد، وتهدد حقهنً في حرية التعبير والرأي.

فيسبوك الوسيلة الأكثر استخدامًا

تُظهر النتيجة تصدر موقع فيسبوك كأبرز وسيلة مستخدمة لممارسة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات بنسبة 91%، يليه تطبيق واتساب بنسبة 43%، وتويتر بنسبة 23%، و10% عبر البريد الإلكتروني.

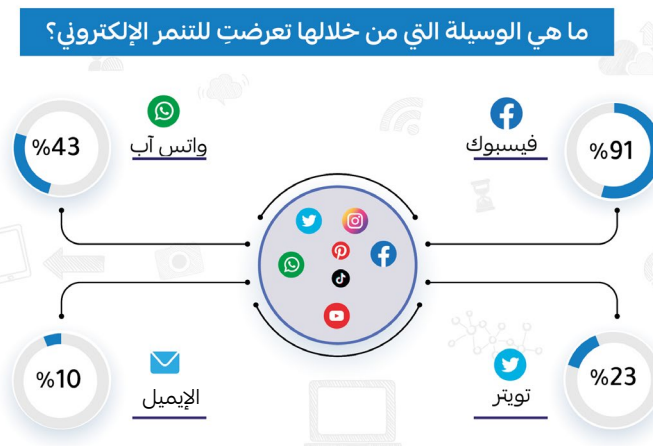

وتتماشى هذه النتيجة مع تزايد استخدام الصحفيات اليمنيات للفيسبوك كوسيلة تواصل أكثر من أي وسيلة أخرى، ومع نتيجة مماثلة لدراسة أجرتها مؤسسة "منصة"، تتمثل بتصدر فيسبوك المرتبة الأولى بالنسبة لاهتمامات واستخدام اليمنيين بنسبة 98.7%، ثم تطبيق واتساب بـ 92.7 %، ثم موقع تويتر بـ 59%. [2]

2 - دراسة تشخيصية : تأثير منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام في اليمن - مؤسسة منصة للإعلام - صنعاء - رابط الدراسة هنا

تصاعد مستمر لحالات التنمر الإلكتروني

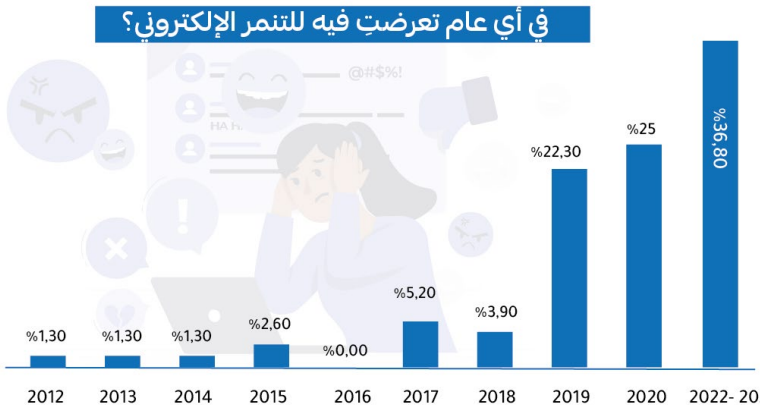

تُظهر النتيجة أن أعلى حالات التنمر الإلكتروني التي تعرضت لها الصحفيات اليمنيات كانت في عامي 2021 و2022م، إذ بلغت نسبة 37%، يليه العام 2020م بنسبة 25٪، ثم العام 2019م بنسبة 22٪، فيما بلغت نسبة حالات التنمر الإلكتروني خلال الفترة 2012 - 2017م ما نسبته 16٪.

وتؤكد أكثر من نصف العينة 52% تكرار تعرضهنّ لحالات تنمر إلكتروني تراوحت ما بين مرة إلى خمس مرات، فيما قالت 32% إنهنّ تعرضنّ للتنمر الإلكتروني أكثر من عشر مرات، و15% أكدنّ تعرضهنّ لحالات تنمر إلكتروني متكررة ما بين 5 إلى 10 مرات، وتعزي غالبية الصحفيات اليمنيات المستهدفات سبب تكرار استهدافهنّ الى فشل إخضاعهنّ واستمرار نشاطهنّ الإعلامي على الرغم من الاعتداءات المتكررة.

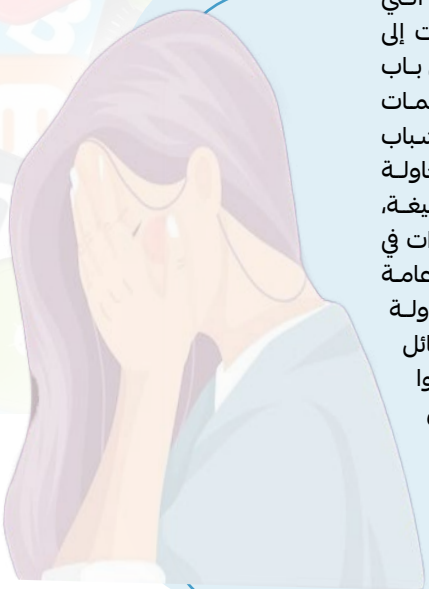

"تزايدت وتيرة التنمر الإلكتروني والتهديدات التي تعرضت لها منذ سبتمبر 2013م، وتطورت إلى اختراق صفحتي، ثم وصلتني التهديدات إلى باب منزلي، وذلك كله بسبب ما كتبته عن التنظيمات الإرهابية وما تقوم به من تجنيد للأطفال والشباب في عدن، وفي أكتوبر 2015م، أرادوا قتلي بمحاولة دهسي مباشرة متعرضة إثرها لإصابات بليغة، وذلك بالتزامن مع كتابتي سلسلة منشورات في فيسبوك عن محاولات نهب أرضية حديقة عامة قريبة من منزلي في مديرية المنصورة، محاولة القتل سبقتها حملة تنمر وتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي، والأشخاص الذين قاموا بالاعتداء لم يكونوا هم الأشخاص الذين يحاولون البسط على الحديقة، وهذا يعني أنهم من الجماعات الإرهابية التي هددتني سابقًا".

الصحفية ابتهال الصالحي

تتصاعد حجم ظاهرة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات بصورة متكررة، يستخدم فيها المتنمر وسائل وتطبيقات متعددة يتصدرها موقع فيسبوك، كما تتصدر فئة "الأسماء المستعارة أو مجهولي الهوية" قائمة مصادر التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات عينة الدراسة، ما يعقد عملية التحقيق ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيات عبر الإنترنت، ويسهم في انتشار الظاهرة، كما تكشف هذه النتيجة أهمية تطوير واتخاذ إجراءات تقنية عملية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من الناحية التكنولوجية، وذلك بتعزيز التنسيق والتعاون، وتوعية وتدريب الصحفيات اليمنيات على استخدامها لزيادة الحماية الرقمية، والحد من الاعتداءات المتكررة عليهنّ عبر الإنترنت.

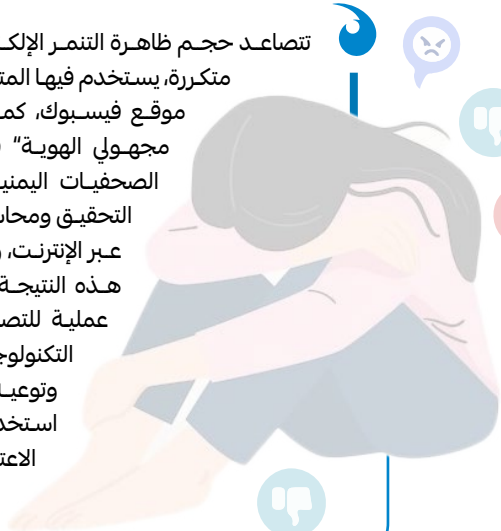

أساليب التنمر الإلكتروني:

يكشف الشكل البياني التالي عن وجود أساليب متنوعة للتنمر الإلكتروني حسب ردود الصحفيات عينة الدراسة اللواتي اخترنّ تعرضهنّ لأكثر من أسلوب، أبرزها الإساءة اللفظية بنسبة 88.64%، ثم التهديد بنسبة 47.73%، ثم الاتهامات بنسبة 43.18%، والتحريض بنسبة 36.3%، وتعطيل الحساب بنسبة 31.82%، وفبركة الصور وتسريب المعلومات بنسبة 18.18% لكل منهما، وتزييف حساب باسم الصحفية بنسبة 4.55%.

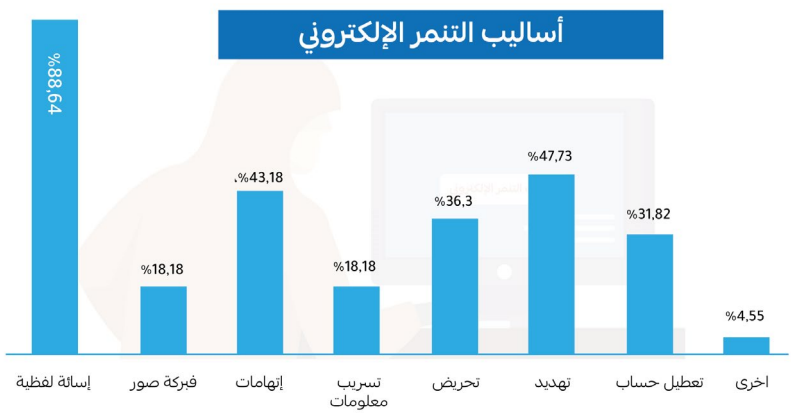

المتنمرون مجهولون في الأغلب

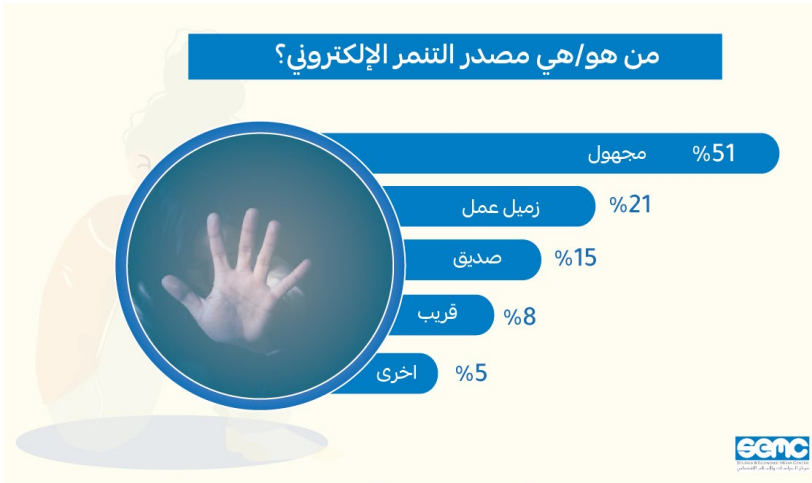

يوضح الشكل البياني في الأعلى أن غالبية الصحفيات عينة الدراسة تعرضنّ لتنمر إلكتروني من قبل "مجهولين " وبنسبة 51٪، فيما ارتكب زملاء العمل ما نسبته 21% من حالات التنمر الإلكتروني المرصودة، ومارس الأصدقاء حالات تنمر إلكتروني وصلت نسبتها إلى 15%، و8٪ من حالات التنمر الإلكتروني ارتكبها أقاربهنّ، في حين 5٪ من حالات التنمر الإلكتروني كانت من أحزاب وأطراف سياسية.

"تعود دوافع ممارسة التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات إلى خلفية المتنمر التي تكون انتقامية في الغالب، كما أن نسبة ممن يمارسون العنف تعرضوا له في صغرهم، لذا فإنهم لا يترددون في إخراج الكبت الناتج عمّا تعرضوا له ضد أي فئة يعتقدون أنها ضعيفة عندما تتاح لهم الفرصة لذلك".

د. أنجيلا المعمري
خبيرة الصحة النفسية بجامعة تعز

أسباب انتشار ظاهرة التنمر الإلكتروني:

يُمارس التنمر الإلكتروني ضد بعض الصحفيات اليمنيات بشكل مقصود، فقد يثير تواجدهنّ وظهورهنّ المتكرر على الإنترنت حفيظة بعض الأصوات المتطرفة المناهضة لعمل المرأة اليمنية باعتبارها ذلك تطاولًا على العادات الاجتماعية والثقافية المغلوطة، فضلًا عن أن غياب القوانين الرادعة لمرتكبي التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات في اليمن يعد سببًا مهمًا لضعف حمايتهنّ والدفاع عن حقهنّ في حرية التعبير بالفضاء الرقمي، ناهيك عن ضعف الوعي بأهمية الحريات والتنوع .

غياب العقاب يفاقم الظاهرة

تعزو معظم الصحفيات اليمنيات عينة الدراسة انتشار ظاهرة التنمر الإلكتروني الى عدة أسباب، يتصدرها شعور المتنمِر بالإفلات من العقاب وعدم قدرة الصحفية المتنمَر عليها على ملاحقته ومحاسبته بنسبة 95.12%، يليه الأسباب الاجتماعية والثقافة المغلوطة وضعف الوعي بنسبة 90.24%، ثم غياب الرقابة على الفضاء الإلكتروني وعدم وجود ضوابط قانونية تعاقب المتنمِر بنسبة 85.37%، وأسباب تتعلق بالفكر الذكوري بنسبة 82.93%، وسماح التكنولوجيا بإخفاء هوية المتنمِر واستخدام أسماء مستعارة بنسبة 80.49%، وأسباب سياسية تهدف لإخضاع وقمع الآراء المعارضة للصحفية بنسبة 78.05%، وادعاء المتنمِر الدفاع عن الفضيلة والقيم الدينية والأعراف والتقاليد المجتمعية بنسبة 73.17%، والغيرة من الظهور الإعلامي المتكرر للصحفيات والناشطات في مواقع التواصل الاجتماعي من منظور جندري باعتبارهنّ إناث بنسبة 70.73%، وأسباب دينية بنسبة 68.29%، وأسباب جهوية وعنصرية ترجع إلى انتماء الصحفية لمنطقة أو لفئة اجتماعية محددة بنسبة 60.98%، وغياب الاتصال الجسدي والاتصال المباشر بين المتنمِر والصحفية المتنمَر عليها بنسبة 56.10%، وقبول الصحفية المتنمَر عليها بابتزاز المتنمِر خوفًا من ردود الفعل الاجتماعية والدينية بنسبة 34.15%.

"لا يتضمن القانون اليمني مصطلح التنمر الإلكتروني، ولكن يمكن إحالة قضايا التنمر الإلكتروني إلى قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1994م، لأن صور الجرائم الواردة في التنمر الإلكتروني موجودة في قانون الجرائم والعقوبات. نحن في اليمن نقوم بقياسها على ذلك، فقد ورد في القانون التهديد والتشهير والسب والإساءة إلى السمعة، معتبرًا كل واحدة منها جريمة بحد ذاتها".

أ. رغدة المقطري، محامية

تعامل الصحفيات مع حالات التنمر الإلكتروني:

الحظر في مواجهة التنمر الإلكتروني

تتعدد الخيارات التي تلجأ إليها الصحفيات المستهدفات لمواجهة حالات التنمر الإلكتروني ضدهنّ، حيث وجد إجماع لدى كافة الصحفيات عينة الدراسة بلجوئهنّ إلى استخدام وسيلة الحظر كواحدة من وسائل المواجهة بنسبة 100%، تليها وسيلة التجاهل بنسبة 80.49%، ثم استخدام وسيلة الإبلاغ بنسبة 63.41%، والمقاومة بنسبة 51.22%، والصمت بنسبة 43.90%، فيما مثل اللجوء للقانون أقل وسيلة تلجأ إليها الصحفيات بنسبة لا تتعدي الـ 21.95% فقط.

"تعرضت للتنمر على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة بعد عام 2011م، كنت أنشر خبرًا صحيحًا على فيسبوك فأتعرض مباشرة لموجات من السب والتهديد والعنف اللفظي القائم على العنصرية والطائفية في التعليقات، أذكر أني شاركت في حملة جوازي بلا وصاية بكتابة منشورات مناصرة للحملة، وتعرضت لسيل من الشتائم والاتهامات بسبب ذلك. تغطيتي للأحداث المحلية عرضتني أيضًا للتنمر في ميدان العمل وحتى من قبل الزملاء الصحفيين، والحقيقة أن تأثيرات التنمر الوجاهي أصعب من تأثيراته على وسائل التواصل الاجتماعي، أما التنمر الإلكتروني الذي تعرضت له فقد كان يتسبب لي بمشاكل مع أسرتي وأقاربي، ولم يكن أمامي سوى القيام بالحظر وحذف التعليقات المسيئة فقط، لأنه ليس هنالك جهة قانونية يمكن أن تحاسب المتنمرين".

الصحفية وفاء الوليدي

"غيرت أرقام هاتفي وبياناتي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأغلقت حسابي على فيسبوك، لأن محاولاتي في اللجوء للجهات المختصة لم تثمر. الأضرار التي أصابتني لم تكن جسدية فقط، تعرضت لحالة من القلق الدائم والوسواس القهري والأرق والخوف، وقد أعاقت قدرتي على ممارسة حياتي الطبيعية. شعرت بالخذلان من جميع الجهات، حتى من الوسيلة الإعلامية التي كنت أعمل لديها، ثم غادرت البلاد للعلاج على حسابي الشخصي، وفي 2019م، حاولت العودة إلى عدن التي غادرتها منذ بداية أكتوبر، إلا أن رسائل التهديدات والتعليقات على فيسبوك عادت مجددًا، وشملت نسب تهم كيدية لي، وكل ما حصلت عليه من الجهات التي يفترض بها حمايتي كان بيانات التضامن والإدانات ورسائل التطمين التي لم تمنع تعرضي لمحاولة القتل".

الصحفية ابتهال الصالحي

"هناك طريقتان للتعامل مع التنمر الإلكتروني، الطريقة الأولى تتمثل في التواصل مع إدارة المنصات لإزالة التنمر الحاصل ضد الصحفية، فيما تتمثل الطريقة الثانية باللجوء للقانون".

م. فهمي الباحث، مختص في الأمن الرقمي والدفاع عن الحقوق الرقمية

آثار التنمر الإلكتروني ومقترحات الصحفيات اليمنيات لتجاوز تداعياته:

تداعيات خطيرة

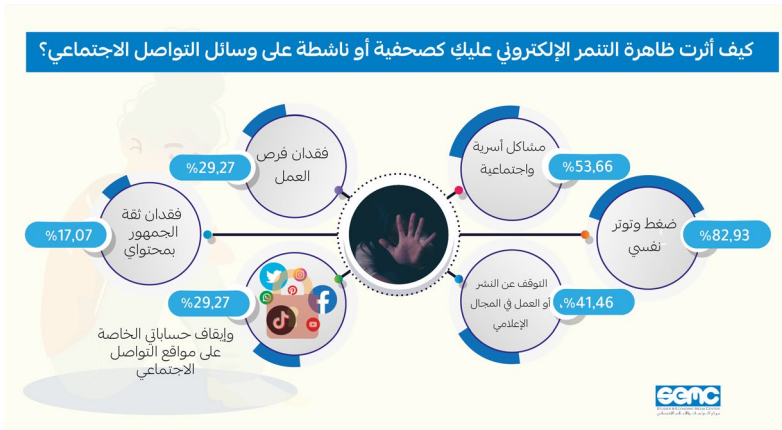

يكشف الشكل البياني في الأعلى عن أبرز الآثار الناتجة عن التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات وفقًا لإجابات المستهدفات، وهي الضغط والتوتر النفسي بنسبة 82.93%، والمشاكل الأسرية والاجتماعية بنسبة 53.66%، والتوقف عن النشر أو العمل في المجال الإعلامي بنسبة 41.46%، ثم فقدان فرص العمل وإيقاف الحسابات الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 29.27% لكل منهما، وفقدان ثقة الجمهور بما تقدمه الصحفيات من محتوى بنسبة 17.07%.

"اخترقوا هاتفي وحساباتي على وسائل التواصل الاجتماعي وإيميلاتي، اتهمت بنشر أفكار سيئة بين أوساط النساء، طعنت في أخلاقي، وتم تحريض أهلي لمنعي من العمل، أرسلوا صورًا مخلة ومفبركة إلى إخوتي تسببت بتهديدي بالسلاح، وقاموا بإنشاء حساب فيسبوك وهمي باسم أخي، ونشروا منه أن أسرتي تتبرأ مني، كما تعرضت لحملة تشهير واسعة على فيسبوك وصلت إلى تلفيق اتهامات كيدية بحقي وتقديمها للقضاء لتشوية سمعتي أمام المجتمع وحرماني من تعاطفه، وبعد التحقيق معي لساعات متأخرة في النيابة، أجبرت على توقيع محاضر اعترافات ليس لي أي علاقة بها، وضمانات والتزامات بعدم ممارسة أي أنشطة. تضررت صحتي الجسدية والنفسية، فقدت ثقة أهلي بي، وأصبحت شخصًا منبوذًا من المجتمع بسبب حملة التشهير التي قاموا بها بحقي، وفقدت القدرة على العمل، ولم أجد الدعم القانوني والنفسي الذي قد يساندني".

أ.ص، ناشطة إعلامية

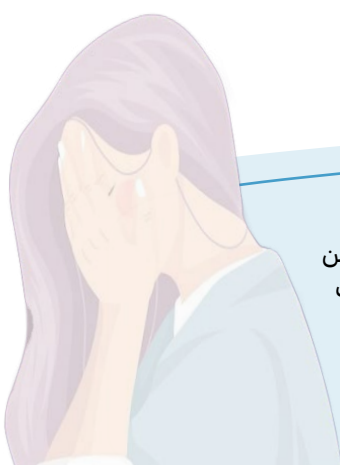

"أشعر بالكراهية لوطني بسبب ما تعرضت له من تنمر إلكتروني، مررت ببداية صعبة بسببه أثرت عليّ أسريًا، وتسببت بتأخر التحاقي بالجامعة".

الصحفية لمياء الشرعبي

"الأضرار المعنوية الجسيمة للتنمر الإلكتروني قد تغير بشكل جذري الحياة الشخصية والمهنية للصحفيات اليمنيات، وتحول دون قدرتهنّ على مناقشة قضايا الشأن العام، والمشاركة الفاعلة بالحياة السياسية والاجتماعية، وقد تقودهنّ التأثيرات العميقة للتنمر الإلكتروني إلى اضطرابات نفسية خطيرة يصعب تجاوزها، خاصة في ظلّ تواجدهنّ ضمن مجتمع محافظ تحكمه عادات وقواعد معيّنة".

د. أنجيلا المعمري
خبيرة الصحة النفسية بجامعة تعز

الحاجة للمساندة

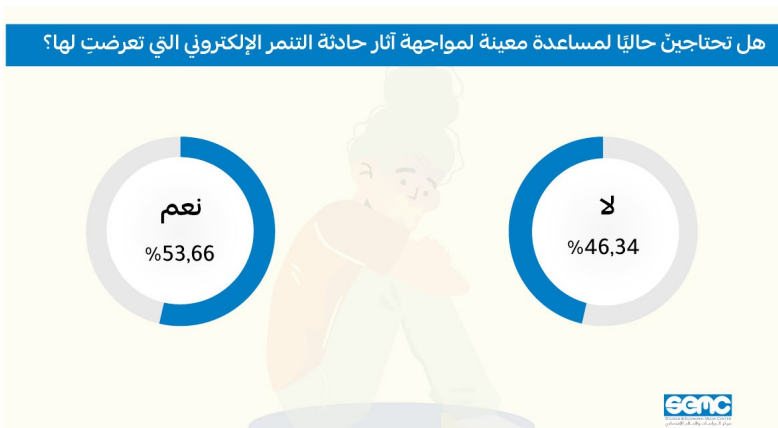

كانت أبرز المساعدات التي ذكرت الصحفيات احتياجهنّ لها هي الإرشاد النفسي، والتدريب والتأهيل، والحماية القانونية، والدعم النفسي والمادي، وأدوات عمل صحفية، والسفر إلى خارج البلاد.

وطالبت الصحفيات اللواتي أجبنّ على الاستبيان بالقيام ببعض الإجراءات للحد من تعرض الصحفيات اليمنيات للتنمر الإلكتروني، منها التوعية الإعلامية بشكل مناسب ومقبول للناس، وتفعيل أدوات المساءلة الإلكترونية وأدوات الحكومة في متابعة قضايا التنمر الإلكتروني، وإعطاء الصحفيين والصحفيات تدريبات حول النوع الاجتماعي، وممارسة السلطة المجتمعية، والتشبيك المتواصل بين المنصات الإعلامية والمؤسسات التي تقدم خدمات الأمن الرقمي للتبليغ عن الحسابات التي تنتهك الخصوصية، ولتوفير دورات تدريبية للنساء عن الحماية الإلكترونية وكيفية التعامل مع ضغط وتوتر الحملات المسيئة، وسن قوانين رادعة للمتنمرين تجرم هذه الظاهرة، وإيجاد خطاب ديني معتدل، وتعزيز ثقة الصحفية بنفسها وتوعيتها بطرق التعامل مع التنمر الإلكتروني بشكل صحيح، ومساندة وتصديق الضحايا، وتنفيذ حملات توعية مستمرة، وتشكيل مجموعة مناصرة وميثاق شرف للصحفيين.

لتقديم طلب الدعم النفسي من **هنا**

يقدم مرصد الحريات الإعلامية الدعم للصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية الذين يواجهون ضغوطًا نفسية، نتيجة عملهم الصحفي، ويشمل الدعم تقديم استشارات نفسية، بالإضافة إلى جلسات دعم نفسي مباشر عبر أخصائيين نفسيين.

إرشادات ونصائح:

إرشادات ونصائح قانونية لتعزيز الحماية القانونية للصحفيات اليمنيات [3] :

- تحديد نوع الاعتداء أو التنمر الإلكتروني الذي تعرضت له الصحفية.
- القيام بتوثيق الاعتداء (متى كان؟ كم كان؟ من الذي قام بالتنمر الإلكتروني؟ هل هو نفس الشخص أم أشخاص كثُر)، وعمل لقطات شاشة لكل صور التنمر الإلكتروني الذي تعرضت له الصحفية.
- حماية مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها الصحفية من خلال الالتحاق بالدورات التي تعزز لديها المعرفة بالأمن الرقمي.
- اللجوء للأصدقاء للاستشارة.
- تقديم شكوى إلى نقابة الصحفيين او مرصد الحريات الإعلامية لتحريك دعوى قضائية ضد المتنمر.
- تقديم بلاغ للجهات المعنية عندما تكتمل الصورة بشكل واضح لدى الصحفية، أو تعرف من هو القائم بالتنمر الإلكتروني عليها.
- اللجوء للمنظمات التي تعمل مع الصحفيات، وتهتم بقضاياهنّ ودعمهنّ وحمايتهنّ من التعرض للتنمر الإلكتروني مرة أخرى.

إرشادات ونصائح لتعزيز حماية الصحة النفسية للصحفيات اليمنيات [4]:

- اللجوء إلى شخص قريب للتحدث معه حول المشكلة.
- الابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي مؤقتًا لتجنب مضاعفة الأثر النفسي، وحتى تستعيد الصحفية قوتها وقدرتها على التفكير بشكل صحيح ومتزن.
- أخذ إجازة وقسط من الراحة إذا ما كان التنمر حاصل في بيئة العمل نفسها.
- الحصول على جلسات دعم نفسي من متخصص للتمكن من الاستمرار في العمل بدون أن يكون هناك أمور مترسبة، (بموجب الجلسات يتحدد مستوى الأثر النفسي لدى الصحفية، وهل هي بحاجة لجلسات فقط أو لتدخل بعض العقاقير).
- الدعم النفسي لذوي الضحية.

3 - رغده المقطري، محامية وناشطة قانونية يمنية، مقابلة عبر تطبيق الزوم.
4 - أنجيلا المعمري، أكاديمية وخبيرة الصحة النفسية بجامعة تعز، مقابلة عبر تطبيق الزوم.

استراتيجيات الوقاية لمواجهة الآثار النفسية للتنمر الإلكتروني [5]

- ممارسة الأنشطة الرياضية.
- كسر الروتين اليومي الذي يمكن أن يكون مرافقًا للعمل.
- عمل حاجز بين العمل والمنزل (لا تأتِ بهموم العمل إلى المنزل).
- ممارسة الهوايات والمهارات الشخصية لتفريغ الآلام والضغوط النفسية.
- النوم بشكل طبيعي.
- الاهتمام بنوعية الأكل.
- إقامة الصداقات والعلاقات الاجتماعية غير السلبية.
- إيجاد شيء من المرح والطاقة الإيجابية.
- الحصول على الدعم والاستشارة النفسية من وقت لآخر للمساعدة على تجاوز المراحل الصعبة، والتخفيف من حجم الندبات التي لا تزال عالقة.

ارشادات ونصائح لتعزيز الحماية الرقمية للصحفيات اليمنيات [6] :

- الحرص على عدم نشر الكثير من المعلومات الشخصية لأنها تعطي فرصة للمتنمرين لاستخدامها بطريقة سلبية (هل أنت ملزم بنشر هذه المعلومة؟ هل هم محتاجين لمعرفتها؟).
- التأكد من ضبط إعدادات الخصوصية.
- عدم الانجرار للنقاشات العنيفة أو الرد على المتنمرين في الفضاء الرقمي.
- التحدث عبر وسائل آمنة مثل سيجنال.
- إبلاغ المنصة بالتعرض للتنمر الإلكتروني بغض النظر عن سرعة استجابة القائمين عليها .
- لا توجد جهات حكومية في اليمن يمكن أن تلجأ لها الصحفية حتى تحمي نفسها رقميًا، لكن توجد منظمات دولية أخرى تتعامل مع هذه الحالات مثل أكسس ناو، وهي واحدة من المنظمات التي تساعد الضحايا تقنًيا خصوصًا الصحفيات والصحفيين.
- اللجوء للمبادرات الشبابية المعروفة بمساعدة الضحايا على تجاوز المشكلة: هناك مجموعة مبادرات شبابية لديها تواصل مباشر مع بعض الشبكات للإبلاغ عن أي محتوى يمكن أن يسبب أذى للآخرين.
- طلب المساعدة من جهات موثوقة دائمًا: عند الإرسال لجهة معينة ليست منظمة قانونيًا لا بد من التحري حولها قبل ذلك.
- إغلاق الصفحات قد يكون حلًا أحيانًا.

---

5 - أنجيلا المعمري، اكاديمية،وخبيرة الصحة النفسية بجامعة تعز، مقابلة عبر تطبيق الزوم .
6 - فهمي الباحث، مختص في الأمن الرقمي، ومدافع عن الحقوق الرقمية في الوطن العربي، مقابلة عبر تطبيق الزوم.

توصيات: لنتحرك الآن

- الضغط لاستصدار قوانين واضحة للتعامل مع التنمر الإلكتروني والاعتداءات المتكررة ضد الصحفيات اليمنيات، لضمان ردع ومحاسبة مرتكبيها والحد من إفلاتهم من العقاب.
- تدريب الصحفيات على الأمن الرقمي وآليات التعامل مع التنمر الإلكتروني.
- توعية المجتمع بحق المرأة في العمل بشكل عام، وتعزيز ثقافة الذكورية الإيجابية.
- استخدام وسائل الإبلاغ الرقمية التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي وبناء قدرات الصحفيات اليمنيات على استخدام تلك الوسائل.
- تنفيذ حملات توعوية بالتنمر الإلكتروني وأشكاله ومخاطره وسبل مواجهته والحد منه.
- العمل بالشراكة مع شبكات التواصل الاجتماعي لفرض قيود على الحسابات الوهمية والمتطرفة والمحرضة.
- إنشاء مراكز دعم نفسي متخصصة للصحفيات الناجيات من التنمر الإلكتروني.
- قيام المنصات الإعلامية بالتشبيك المتواصل مع المؤسسات التي تقدم خدمات الدعم التقني.
- خلق تكتلات قوية تناصر قضايا الصحفيات وتدافع عنهنّ.
- تقديم الدعم القانوني للصحفيات والناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي.

مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي
أحـد أهم منظمـات المجتمـع المدني
اليمنيـة التـي تعمـل في الشـأن
الاقتصـادي والتوعيـة بالقضايـا
الاقتصاديـة وتعزيـز الشفـافيـة
والحكـم الرشـيد ومشاركة المواطنين
في صنـع القـرار، والعمـل على إيجـاد
إعـلام مهنـي ومحتـرف.

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia